

تأثير الشفافية المالية على الشمول المالي/بحث تحليلي في مصرف الرافدين

أ.م.د. نسرين جاسم محمد
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة بغداد

الباحث: عبدالرحمن طاهر شنيتر
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة بغداد

nisreenjasim@codec.uobaghdad.edu.iq

abdlrahman.tahir@duc.edu.iq

المستخلص:

يهدف البحث الى قياس تأثير الشفافية المالية على الشمول المالي من خلال اعتماد مقاييس كمية تم تجميعها على أساس الأدبيات السابقة، لغرض جمع البيانات من عينة البحث والتي بلغت (120) مشاهدة امتدت عبر سلسلة زمنية من (2009-2018) تم اختيارها بصورة قصدية كون المتغيرات المبحوثة بدت أكثر وضوحاً خلال تلك السنوات. وتم تطبيق البحث في مصرف الرافدين التجاري الحكومي في بغداد، لكون هذا المصرف حيوي ويسيطر على نسبة كبيرة من موجودات الجهاز المصرفي العراقي ويعمل على دعم متطلبات التطوير الاقتصادي في البلد وتحقيق استقرار نظامه المالي. بعد تقويم واختبار جودة البيانات وامثالها للتوزيع الاعتدالي تم تحليل البيانات واختبار الفرضيات باستخدام الأدوات الإحصائية الملائمة مثل المتوسط الحسابي لتشخيص مستوى المتغيرات في المصرف المبحوث ومعادلة الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لاختبار التأثير المباشر للمتغير التفسيري على المتغير المستجيب باستخدام برنامج (SPSS V.24)، وقد أظهرت النتائج صحة علاقات الارتباط والتأثير على مستوى المتغيرات في المصرف المبحوث، اما أبرز التوصيات فقد تمحورت حول كيفية تعزيز ممارسات الشفافية المالية، ومتطلبات الشمول المالي.

الكلمات المفتاحية: الشفافية المالية، الشمول المالي، مصرف الرافدين التجاري الحكومي.

The impact of financial transparency on financial inclusion Analytical research in the Rafidain Bank

Researcher: abdulrahman taher shnaiter
College of Administration and Economics
University of Baghdad

Assist. Prof. Dr. Nisreen Jasim M.
College of Administration and Economics
University of Baghdad

Abstract:

The research aims to measure the impact of financial transparency on financial inclusion by adopting quantitative measures that were collected on the basis of previous literature. For the purpose of collecting data from the research sample, which amounted to (120) views spanning over a time series of (2009-2018) that were intentionally selected as the variables The respondent was more prominent during those years. The research was applied at the Rafidain Commercial Governmental Bank in Baghdad, because this bank is vital and controls a large proportion of the assets of the Iraqi banking system and works to support the requirements of economic development in the country and achieve stability in its financial system. After evaluating and testing the data quality and its compliance with the moderate distribution, the data were analyzed. And hypotheses tested using appropriate statistical tools such as the arithmetic mean to diagnose the level of variables in the research bank and the simple and multiple linear

regression equation to test the direct effect of the explanatory variable on the respondent variable using the program (SPSS V.24). The results showed correctness of correlations and influence on the level of variables in the respondent bank. As for the most prominent recommendations, they focused on how to enhance financial transparency practices, and requirements for financial inclusion.

Keywords: Financial transparency, Financial inclusion, Rafidain Commercial Bank.

المقدمة

تتميز البيئة الاقتصادية العالمية اليوم بالتغيرات السريعة في جميع الأطر، لا سيما الجوانب التكنولوجية التي أصبحت محور المناقشة الأكثر أهمية الذي يؤثر على استراتيجيات المنظمة الاقتصادية. في ظل هذا الجو الجديد، أصبح من الضروري على المنظمة احتواء نفسها للحفاظ على مكانتها في السوق، ومواجهة المنافسة الشديدة. من خلال إجراء المزيد والمزيد من البحث والتطوير في جميع المجالات عبر الابتكار والإبداع فيما يتعلق بأساليبها التي تشمل عملية الإدارة، والمنتج، والتسويق، وما إلى ذلك، لاكتشاف الأفكار الجديدة التي تميزها عن غيرها ومنحها القدرة التنافسية المستدامة. أثارت هذه التغيرات البيئية السريعة فكرة البحث للإجابة عن التساؤلات الآتية: (لماذا تتمتع بعض المنظمات بالقدرة على النجاح وتجاوز منافسيها بينما تفشل منظمات أخرى؟ وما الذي يميز المنظمات المستجيبة والتكيفية عن المنظمات التي لا تستجيب بسرعة والتكيف مع التغيرات السريعة في بيئة العمل؟)، ويفترض البحث ان المنظمات الاقتصادية التي شهدت نجاحاً كبيراً أدركت أن استمرارية هذا النجاح واستدامته على المدى الطويل يعتمد على تطوير المنتجات بشكل أسرع من أي وقت مضى. وان الخروج خارج دورة الإنتاج الخاصة بهم أصبحت استراتيجية مقبولة ومُطبقة على نطاق واسع للمنظمات الاقتصادية المستجيبة والتكيفية والتي تمكنت من ان تكون أكثر انفتاحاً وأصبحت الشفافية المالية ميزتها التنافسية الرئيسة والتي مكنتها من اجتذاب أكبر عدد من الافراد المستبعدين مالياً وبناء نظام مالي شامل يمتلك القدرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية. لذا أولي الخبراء والعلماء المزيد والمزيد من الاهتمام لمسألة الشفافية المالية للمنظمة الاقتصادية. لقد أدركوا أن الانفتاح والاتصال الدائم مع المجتمع والمشاركين في السوق يضعون أساساً موثقاً به لإدارة الأعمال بفعالية. يؤكد خبراء الأعمال والمؤسسات المالية الدولية والعلماء باستمرار على ضرورة زيادة مستوى الشفافية المالية للمنظمات. تتعلق هذه الحقيقة أيضاً بالدليل على مسؤوليتهم الاجتماعية. من جانب آخر قدم العلماء مساهمات كبيرة في استكشاف مشكلة بناء نظام مالي شامل وجذب الأفراد "المستبعدين" إلى النظام المالي الرسمي حتى تتاح لهم فرصة الوصول إلى الخدمات المالية التي تتراوح بين المدخرات والمدفوعات والتحويلات إلى الائتمان والتأمين.

تكمن مبررات اختيار هذا الموضوع الذي يعد حيويًا الى ان اغلب المصارف العراقية الحكومية بات تعاني من مشاكل موروثة وتحديداً بعد عام (2003) تمثلت في غياب الاستراتيجيات المصرفية العامة الفاعلة، والخطط التفصيلية السنوية وخطط الطوارئ فضلاً عن، عدم تناسب الخدمات التي تقدمها المصارف الحكومية بشكل عام ومصرف الرافدين على وجه الخصوص، والذي يعد على تماس مباشر مع حاجات المجتمع، وبسبب امتلاك المصرف الخبرات الجيدة، والإمكانات الملائمة، وفي ضوء ذلك وجد الباحث تعاوناً من قبل هذا المصرف أكثر من الصارف الحكومية الأخرى، ومعاوناته من بناء نظام مالي شامل لمدى عقود مضت، وملاءمة واقع

المصرف مع متغيرات البحث وأهدافه، فضلاً عن الحاجة الماسة الى استكشاف وتشخيص مشكلاته من اجل إيجاد الحلول المناسبة التي تمكنه من بناء نظام مالي شامل يسهم في تحقيق متطلبات تطور الاقتصاد العراقي.

بناءً على ما تقدم وتحقيقاً لأهداف البحث فقد قسم البحث الى أربعة مباحث إذ تناول المبحث الأول منهجية البحث ودراسات سابقة، وتناول المبحث الثاني الإطار النظري للبحث، فيما تناول المبحث الثالث الإطار العملي للبحث، واخيراً اختتم المبحث الرابع بالاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: منهجية البحث والدراسات السابقة

يمثل هذا المبحث نقطة الانطلاق لدراسة موضوعات البحث، ومحاولة تجسيدها بالتساؤل الذي سعى الباحث من خلاله تحديد مشكلة البحث الميدانية وأهمية البحث وأهدافه، فضلاً عن تجسيد الأنموذج المقترح بغية تحديد الحلول اللازمة، ومن ثم اختيار مجتمع وعينة البحث الملائمة، واختيار الأسلوب المناسب لجمع البيانات من المجتمع المبحوث، وتأطير حدود البحث. ومحاولة عرض أبرز الدراسات السابقة وايضاح مجالات الإفادة منها، كما يأتي:

أولاً. منهجية البحث والتي اشتملت على الاتي:

١. **مشكلة البحث:** يعاني مصرف الرافدين التجاري الحكومي في العراق منافسة شديدة من قبل المصارف الخاصة، فضلاً عن وجود عقبات كثيرة تحول دون قدرة هذا المصرف على تقديم أفضل الخدمات المالية لأفراد المجتمع. والتساؤل الأبرز هنا هل استطاعت مصرف الرافدين التجاري الحكومي من توظيف ممارسات الشفافية المالية لتحقيق الشمول المالي وتجاوز التحديات والعقبات؟ ولبلورة مشكلة البحث فكرياً وميدانياً بشكل أكثر وضوحاً وفق المنهج العلمي يمكن صياغتها بالتساؤلات الآتية:

- ❖ ما هي درجة ممارسة الشفافية المالية في المصرف المبحوث؟
- ❖ ما هو مستوى تطبيق الشمول المالي في المصرف المبحوث؟
- ❖ هل هناك علاقة الارتباط بين الشفافية المالية والشمول المالي في المصرف المبحوث؟
- ❖ هل هناك تأثير للشفافية المالية على الشمول المالي في المصرف المبحوث؟

٢. أهمية البحث: تكمن أهمية البحث بالآتي:

❖ يعد هذا البحث من البحوث والدراسات القليلة التي تتناول هذه العلاقة بين متغيرات البحث، ومن ثم فهي تسهم إلى حد ما برفد المكتبة بنوع جديد من الدراسات، وتمثل إضافة أنموذج معرفي جديد يجمع بين متغيرات مهمة قد تفيد الدارسين والباحثين المهتمين بالبحث العلمي، وتفتح أفقاً جديدة في هذه المجالات.

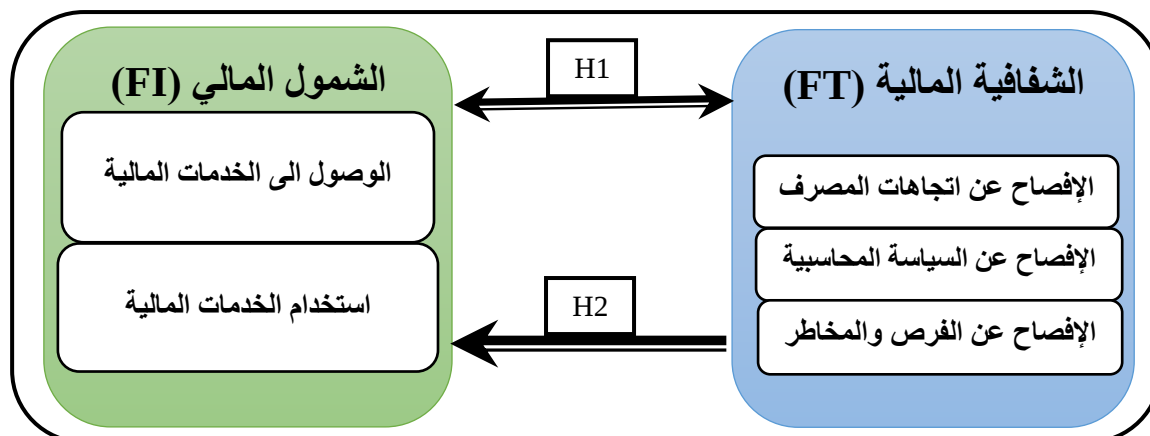
❖ تكمن أهمية البحث في انه يمثل فرصة سانحة لتحديد أسباب التراجع في بعض الخدمات المصرفية بصورة علمية دقيقة، عبر تبنيه لمقاييس كمية والمعمل عليها، مما يعطي فرصة أكبر لدراسة المصرف المبحوث لفهم ممارسات الشفافية المالية، ومستوى الشمول المالي.

٣. أهداف البحث: تتمثل اهداف البحث بالآتي:

- ❖ إيضاح المنطلقات الفكرية لمتغيرات البحث (الشفافية المالية والشمول المالي).
- ❖ عرض اهم التجارب السابقة والدروس المستفادة من توظيف مدخل الشفافية المالية.
- ❖ تحديد مستوى الشفافية المالية، والشمول المالي للمصرف المبحوث.
- ❖ اختبار علاقات الارتباط بين متغيرات الشفافية المالية، والشمول المالي.

❖ اختبار علاقات التأثير بين متغيرات الشفافية المالية، والشمول المالي.

٤. **أنموذج البحث:** تجسد الانموذج النظري المقترح في ضوء مشكلة البحث الميدانية وتساؤلاتها والاهداف المتوخاة تحقيقها، وتم تصميم المخطط في ضوء عدة نماذج مفاهيمية مقترحة الموضحة في الجدول (١) ويفترض الانموذج النظري المقترح ان الشفافية المالية ترتبط وتؤثر ايجاباً في الشمول المالي. كما في الشكل (١) الاتي:



الشكل (١): أنموذج البحث

- المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على المصادر العلمية المعتمدة في تطوير أداة القياس.
٥. **فرضيات البحث:** تم تطوير فرضيات البحث في ضوء مشكلة وأنموذج البحث لتجسيد العلاقات بين المتغيرات المبحوثة. كالآتي:
- ❖ **الفرضية الرئيسية الأولى (H1):** توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الشفافية المالية والشمول المالي للمصرف المبحوث.
- ❖ **الفرضية الرئيسية الثانية (H2):** يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة معنوية للشفافية المالية في الشمول المالي للمصرف المبحوث.
٦. **حدود البحث:** تتمثل حدود البحث بالآتي:
- ❖ **حدود مكانية:** مصرف الرافدين التجاري الحكومي في بغداد كموقع لاجراء البحث.
- ❖ **حدود زمانية:** تمثلت الحدود الزمانية بمدة انجاز البحث في المصرف المبحوث، إذ استغرقت الزيادات الأولية للمصرف وإجراء المقابلات مع مديري المصرف ما يقرب (5) أشهر، فضلاً عن مراجعة السجلات والبيانات المالية للمصرف والتي غطت السنوات من (2009-2018).
٧. **منهج البحث المعتمد:** اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لأنه الأنسب الى معرفة الواقع لجوانب البحث كونه يتصف بالنظرة الشمولية واقتران وصف الحالة بتحليلها للوصول الى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لعناصر مشكلة او ظاهرة قائمة والى فهم أفضل وأدق. من خلال الرصد والمتابعة بطريقة كمية ونوعية من اجل التعرف الى الظاهرة من المحتوى والمضمون، والتأكد من صحة او عدم صحة الفرضيات ووضع النتائج وتقديم التوصيات (إبراهيم، ٢٠١١: ١٣٤).
٨. **طرائق جمع البيانات:** لأجل تحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته، استخدم الباحثان أكثر من أداة للحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة وكالآتي:
- ❖ **الإطار المفاهيمي:** والذي تم تغطيته اعتماداً على المراجع العربية والأجنبية المتمثلة بالكتب والرسائل والأطاريح والدوريات ووقائع المؤتمرات فضلاً عن كم المعرفة الذي وفرته شبكة

المعلومات الدولية (الانترنت) من مقالات وبحوث وكتب حديثة ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بموضوعات البحث.

❖ **الإطار العملي:** اعتمد البحث على المؤشرات الكمية كونها المصدر الرئيسي في جمع البيانات والمعلومات لاستكمال متطلبات الجانب العملي والوصول للنتائج، فمن خلالها سيتم التعرف واستكشاف متغيرات البحث، ونظراً لندرة الدراسات السابقة في حقل العلاقة بين متغيرات البحث (الشفافية المالية، الشمول المالي)، فقد حاول الباحثان جاهداً تطوير أداة القياس وفقاً للمعطيات النظرية والعملية بما يتيح من دراسات. ولقد اعتمد الباحثان في بناء المقياس على أهم الدراسات السابقة والجدول (١) يوضح ذلك.

الجدول (١): المتغيرات الرئيسية والأبعاد الفرعية لمتغيرات البحث وقياسها مع المقياس المعتمد

المتغير	الأبعاد	القياس	المصدر المعتمد
الشفافية المالية	الإفصاح عن اتجاهات المصرف	نسبة المؤشرات المفصح عنها	معايير مؤسسة (Standard & Poor's) الأمريكية كما اشار (Farhood, 2019)
	الإفصاح عن السياسة المحاسبية	نسبة المؤشرات المفصح عنها	
	الإفصاح عن الفرص والمخاطر	نسبة المؤشرات المفصح عنها	
الشمول المالي	الوصول الى الخدمات المالية	عدد فروع المصرف وعدد نقاط البيع لكل 1000 كيلو متر	(Sakariya & Ruparel, 2018) & (Sujlana & Kiran, 2018)
	استخدام الخدمات المالية	الودائع المصرفية والائتمان المصرفي لكل 10000 من البالغين	

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على ما ذكر أعلاه.

٩. وصف مجتمع وعينة البحث:

مجتمع البحث (Research Population): هو جميع المشاهدات (الأفراد أو الاحداث أو الأشياء.. الخ) التي لها صفة أو صفات مشتركة خاضعة للبحث والدراسة. لذا تم اختيار مصرف الرافدين الحكومي في العراق كمجتمع للبحث لغرض اختبار نموذج البحث والتحقق من فرضياته. ورغم كون المصرف من اعرق الأنظمة المصرفية في المنطقة إلا انه بات يعاني من مشاكل موروثة وتحديداً بعد عام (2003) تمثلت في الاتي: (تقرير البنك المركزي العراقي، ٢٠١٨)

- ❖ غياب الاستراتيجيات المصرفية العامة الفاعلة، والخطط التفصيلية السنوية وخطط الطوارئ.
- ❖ غياب المنظمات الساندة للنظام المصرفي وعمله مثل شركات التأمين على الودائع وأخرى للتأمين على القروض أو مكاتب لدراسة وتحليل المخاطر المصرفية وغيرها.
- ❖ عدم تناسب الخدمات التي تقدمها المصارف من حيث عددها وأنواعها وإجراءات وأسلوب وسرعة تقديمها مع متطلبات تطور الاقتصاد العراقي ومتطلبات اقتصاد السوق وضعفها بالمقارنة مع عدد نوع الخدمات التي تقدمها المصارف العربية والعالمية.

❖ ضعف الوسائط التكنولوجية التي تستخدمها المصارف وعدم توفر وسائل الاتصال السريعة المبنية على الوسائط التكنولوجية الحديثة والتي تتطلبها ظروف العمل الجديدة واللائمة لوضع السياسات المناسبة لتلافي المخاطر وتحسين الأداء وتوسيع الخدمات لتجنب خطر المنافسة القوية بين المصارف.

❖ فضلاً عن تزهل الهيكل الإداري وارتفاع حجم القروض غير المسددة ومشاكل العملة المزيفة ونقص الخبرات المصرفية وغيرها.

ففي ظل التنافسية العالية التي يشهدها المصرف والمشاركون الموروثة التي يعاني منها أصبح أمام المصرف خيارات محدودة لتدعيم موقفه التنافسي محلياً وإقليمياً ودولياً عبر إعادة هيكلة القطاع في إطار استراتيجيات وطنية متكاملة تستند إلى رؤية واضحة، تضمن التشخيص الدقيق لفرص القطاع التي يمكن استثمارها ومخاطره التي يجب تجنبها، فضلاً عن تحديد نقاط قوته لتعزيزها، وأسباب تراجعها لمعالجتها، وبما يضمن الارتقاء بمستويات الأداء المصرف.

ومن هنا فقد اعتمد الباحثان مصرف الرافدين كمجتمعاً للبحث للتحقق من نموذج البحث واختبار فرضياته، كونه يسيطر على نسبة كبيرة من موجودات الجهاز المصرفي العراقي. حيث يضم المصرف (174) فرع داخل العراق وخارجه. جميعها تعمل على دعم متطلبات التطوير الاقتصادي في البلد وتحقيق استقرار نظامه المالي.

اما عينة البحث (Research Sample): فهي عبارة عن جزء (Subset) من المجتمع المعني بالبحث يتم اختيارها بطريقة مناسبة وصحيحة، وتكون ممثلة له وتحمل صفاته المشتركة وأجراء الدراسة عليها ومن ثم استخدام تلك النتائج وتعميمها على المجتمع ككل. ويتم اللجوء إليها عندما تغني الباحثان عن دراسة كافة وحدات المجتمع الأصلي. اعتمد الباحثان أسلوب المعاينة القصدية كأسلوب من الأساليب المعاينة غير العشوائية. فقد اختيرت سلسلة زمنية امتدت من (2009\1\1-2018\12\31) للمصرف المبحوث، وبحسب المؤشرات الكمية الموظفة لقياس التغير فيها.

ثانياً. الدراسات السابقة ومجالات الاستفادة منها: تتناول هذه الفقرة الدراسات السابقة بشكل مختصر من خلال التركيز على عدد من النقاط الأساسية، وهي عنوان الدراسة والهدف منها والمنهج الذي استندت إليه والاداة المستخدمة لجمع البيانات والمعلومات، واهم النتائج التي توصلت إليها، واخيراً مجالات استفادة البحث منها، وعرضها بصورة متسلسلة بدءاً من المتغير التفسيري الشفافية المالية، ومن ثم متغير الاستجابة الشمول المالي، ووفقاً للبعد الزمني، وكالاتي:

الجدول (٢): الدراسات السابقة المتعلقة بالشفافية المالية والشمول المالي

عنوان الدراسة	Financial Transparency and Sources of Hidden Capital in Turkish Banks: الشفافية المالية ومصادر رأس المال المخفي في المصارف التركية:
اسم الباحث والسنة	Tanyeri, 2010
هدف الدراسة	تهدف الدراسة الى معرفة تأثير التغييرات في البيئات التنظيمية والاقتصادية على شفافية البيانات المالية للمصارف التركية.
منهج الدراسة واداتها	- اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. - تحليل البيانات الواردة في التقارير المالية للمصارف التركية المتداولة في بورصة إسطنبول للمدة من 1988 الى 2006.

نتائج الدراسة	- توصلت الدراسة الى ان الزيادات في رأس المال المخفي في فترات الأزمات إلى زيادة الاعتماد على رأس مال شبكة الأمان الذي تساهم به الحكومة عالية. - وتوصلت الى ان زيادة رأس المال المخفي أكثر وضوحاً بالنسبة للمصارف الكبيرة. والتي تفسر سياسات التمويل من رأس المال الذي تسهم به الحكومة.
مجالات الإفادة	أفادت البحث في بناء الإطار المفاهيمي لمتغير الشفافية المالية.
عنوان الدراسة	Transparency and Reliability in Financial Statement: Do They Exist? Evidence from Malaysia: الشفافية والموثوقية في الكشوفات المالية: هل هي موجودة؟ دليل من ماليزيا:
اسم الباحث والسنة	Abdullah, Almsafir, & Al-Smadi, 2015
هدف الدراسة	الهدف من هذه الدراسة هو التحقق من وجود الشفافية والموثوقية في الكشوفات المالية، لصالح المستثمرين والمحللين. وإيجاد علاقة بين المعايير المحاسبية وحوكمة الشركات والضوابط الخارجية والضوابط الداخلية والممارسات الأخلاقية مع الكشوفات المالية، بناءً على آراء المدققين والإدارة في ماليزيا.
منهج الدراسة واداتها	- اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. - تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، حيث تم توزيعها على عينة مكونة من (52) من أصل (60) من مدقي الشركات لاختبار مدى وضوح الشفافية والموثوقية في الكشوفات المالية.
نتائج الدراسة	- توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، من أهمها: ارتباط الشفافية والموثوقية في الكشوفات المالية بالمعايير المحاسبية والممارسات الأخلاقية والضوابط الداخلية والضوابط الخارجية وحوكمة الشركات. - وتوصلت الى ان الأثر الذي حدث لأول مرة هو نية المدققين والإدارة في إخفاء الحقائق الكامنة وراء الشفافية وموثوقية الكشوفات المالية. عادة، ان رسوم التدقيق وأحجام التدقيق هي الحقائق الرئيسة التي يخفيها المراجعون. القيود العملية: وكانت الآثار المترتبة على ذلك هي قيمة الشفافية وموثوقية الكشوفات المالية المخفية عن المستثمرين وقدراتها في استعادة تلك الكشوفات المالية.
مجالات الإفادة	أفادت البحث في بناء الإطار المفاهيمي لمتغير الشفافية المالية.
عنوان الدراسة:	Dynamics of firm-level financial inclusion: Empirical evidence from an emerging economy: آليات الشمول المالي على المستوى المؤسسي: دليل تجريبي من اقتصاد دولة ناشئة:
اسم الباحث والسنة	Bose, Bhattacharyya, & Islam, 2016

هدف الدراسة	هدفت الدراسة لاختبار ممارسات الإفصاح عن الشمول المالي في بنغلادش.
منهج الدراسة واداتها	- المنهج الوصفي التحليلي. - تحليل البيانات الواردة في التقارير السنوية للمدة (2008-2013) في (157) بنك في بنغلادش.
نتائج الدراسة	- أظهرت النتائج أن مستوى الإفصاح عن الشمول المالي تحسنت بشكل ملحوظ بعد أن أصدر البنك المركزي لبنغلادش توجيهاته المتعلقة بالشمول المالي. - أشارت النتائج أن مستوى الشمول المالي يتأثر إيجابياً بحجم المصارف، وفرص النمو، والمستثمرين من المؤسسات، وحجم لجنة التدقيق.
مجالات الإفادة	أفادت البحث في تكوين المنطلقات التطبيقية لمتغير الشمول المالي.
عنوان الدراسة:	Financial Inclusion in Ethiopia: الشمول المالي في أثيوبيا:
اسم الباحث والسنة	Baza & Rao, 2017
هدف الدراسة	هدفت هذه الدراسة الى تحليل وضع الشمول المالي باستخدام مجموعة من أدوات المسح على جانب الطلب والبيانات على جانب العرض من الشمول المالي، أولاً تحليل جانب الطلب على الحساب والادخار والائتمان والدفع والتأمين والمرونة المالية بالإضافة إلى الحواجز التي تعترض الشمول المالي. وثانياً تحليل جانب العرض من الشمول المالي، مثل الاتجاهات في عدد حسابات الودائع وحسابات القروض والفروع وكثافة الفروع وأجهزة الصراف الآلي وكثافة أجهزة الصراف الآلي للمدة من 2006 إلى 2015.
منهج الدراسة واداتها	- المنهج الوصفي التحليلي. - تحليل البيانات الواردة في التقارير للمدة من (2006-2015) للمصارف العاملة في اثيوبيا.
نتائج الدراسة	- خلصت الدراسة إلى أنه وعلى الرغم من أن إثيوبيا حققت نمواً سريعاً في القطاع المالي في العامين الماضيين، إلا أن العديد من الأسر لا تزال مستبعدة من الحصول على الخدمات المالية، وأن تحليل الوصول واستخدام الخدمات المالية من قبل الأفراد وجد أن 33.82% فقط من البالغين لديهم حساب رسمي لدى المؤسسات المالية، أنهم يستخدمون حسابهم للحفاظ على المال بصورة آمنة، وإرسال واستقبال المدفوعات، والحصول على الائتمان والخدمات، وخدمات الصرف الأجنبي. - وأظهرت النتائج أن إثيوبيا متخلفة عن أفريقيا ومنخفضة في هذا الجانب.
مجالات الإفادة	أفادت البحث في بناء الإطار المفاهيمي لمتغير الشمول المالي.

المصدر: اعداد الباحثان.

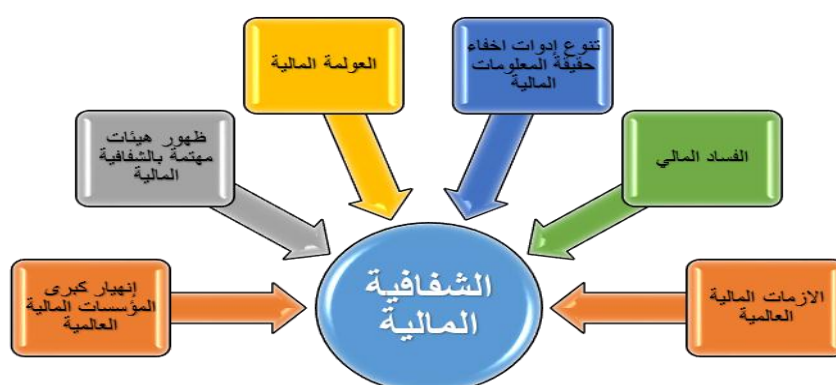
المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

على الرغم من أن منظور الشفافية المالية بشكل عام قد اكتسب اهتماماً متزايداً خلال السنوات الأخيرة ولها دور رئيسي في الأدب المالي للإدارة، إلا أنه لا يوجد الكثير من المعلومات عن العمليات والآليات المحددة للشفافية المالية وتأثيرها على القضايا المالية الأخرى. وبسبب هذه القضايا النظرية التي لم يتم حلها والطبيعة المجزأة للبحث، تم تجسيد ذلك بالمبحث الثاني الذي تضمن فقرتين تناولت (الأولى) منها متغير الشفافية المالية، وتناولت الفقرة (الثانية) موضوع الشمول المالي، وكالاتي:

أولاً. الشفافية المالية:

١. مفهوم الشفافية المالية: تزايد تعقيد المنظمات المعاصرة بشكل جوهري مع تزايد الضغوط التنافسية في بيئة العمل، إذ أصبح من الصعوبة بمكان الحد من تلك التعقيدات تجنبها بالكامل. لذلك لابد لها من إيجاد آليات جديدة مبنية على التعاون والتوازن بين الأجزاء التنظيمية (Loch & Terwiesch, 2005: 332). وان الإدارة الفعالة لهذه الاعتمادية المتبادلة (أي التنسيق) تعد محوراً أساسياً لتعزيز "الأداء المتناغم للأجزاء التنظيمية وصولاً إلى نتائج فعالة" (Malone & Crowston, 1994: 90). ومع ذلك، "لكي يتصل أصحاب المصلحة بالانسجام مع العمليات التنظيمية للتخفيف من حدة التعقيد التنظيمي والبيئي، يجب أن تتمتع المنظمات بالوضوح والانفتاح" (Conger et al, 2003: 39). "يبدو أن المدخل المناسبة لتبادل المعلومات وتسهيل التنسيق والانسجام بين مختلف أصحاب المصالح لتخفيف حدة التعقيد هو: (الشفافية المالية)".

فمنذ أوائل التسعينات من القرن الماضي، جذبت قضية الشفافية المالية اهتماماً متزايداً على مستوى المنظمات المحلية، والمنظمات الدولية والحكومات والجهات الفاعلة غير الحكومية المعنية باستدامة واستقرار النظام المالي ويعود ذلك الاهتمام إلى الأسباب الموضحة في الشكل (٢) (Philipps & Stewart, 2008: 1).



الشكل (٢): أسباب الاهتمام بالشفافية المالية

المصدر: من اعداد الباحثان اعتماداً على:

Philipps, Lisa and Stewart Miranda, "Defining Fiscal Transparency: Transnational Norms, Domestic Laws and the Politics of budget Accountability", Clpe Research Paper Series, Vol.4, No.7, (2008), p2.

يناقش (Siksamat, 2014: 2) بأن "الشفافية المالية" تعد أحد العناصر الحاسمة في وضع السياسات المالية الفعالة وإدارة المخاطر المالية. وتؤدي إلى الانفتاح على الزبائن بشأن

الأنشطة المالية الماضية والحالية والمستقبلية، وبنية ووظائف المنظمة التي تحدد السياسات والنتائج المالية، فضلاً عن زيادة مساءلة المنظمة ومصادقيتها. لذلك، يمكن استخدام الشفافية المالية كمؤشر لقياس أو عكس درجة الأداء المالي في المنظمة. ويقول (Bouaziz & Aourik, 2012: 2) إن الإنجازات البشرية والأداء المالي يعزز كل منهما الآخر في منظمة تتميز بشفافية عالية، بينما يعارض كل منهما الآخر في منظمة تتمتع بشفافية قليلة. لذا أضحت الشفافية المالية وبشكل متزايد عاملاً مهماً يؤثر على أداء وسلوك المنظمة. ويقول (Jensen et al, 2015: 4) أن الشفافية المالية هي رؤية المعلومات المالية وإمكانية الوصول إليها وعدم قابليتها للاستنتاج. من ناحية أخرى، تم تحديد الشفافية المالية كإجراء لتلبية توقعات أصحاب المصلحة ومعرفة ما إذا كان بإمكانهم الوثوق بالمنظمة، وما إذا كانت المنظمة تفعل ما وعدت به، وتتصرف بطريقة أخلاقية، وتستمتع لهم (Sulku, 2015: 7). ويعتقد (Lee, 2012: 3) أن الشفافية تتمثل بنشر دقيق وفي الوقت المناسب للمعلومات حول استراتيجية العمل والأداء المالي والحوكمة لعامة الناس من قبل المنظمة. وأشار (Bannister & connolly, 2011: 5) إلى أن الشفافية المالية تمثل افصاح متعدد للمعلومات المالية، سواء كانت رقمية أو نوعية، مطلوبة أو طوعية، أو عبر قنوات رسمية أو غير رسمية.

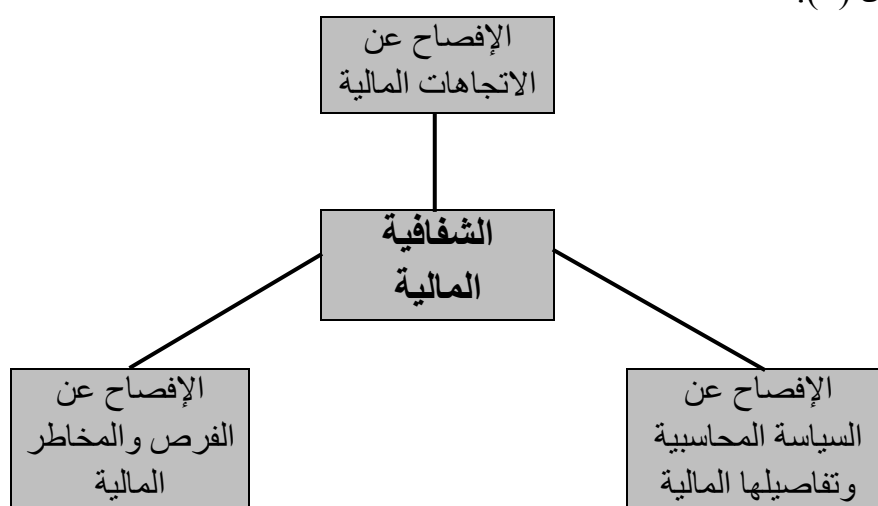
في حين تعتقد (Patel & Dallas, 2002) أن الشفافية المالية هي عنصر مهم في حوكمة المنظمات وتذكر أن حوكمة المنظمات الجيدة تشمل مجلس إدارة، والإفصاح الكافي في الوقت المناسب عن المعلومات المالية، والإفصاح المجدي عن مجلس الإدارة وعمليات الإدارة، وهيكلة ملكية شفاف يحدد أي تضارب في المصالح بين المديرين والمساهمين والأطراف الأخرى ذات الصلة (Hajian & Rostami, 2014: 74). يشير (Bushman et al, 2004) إلى أن الشفافية المالية تتمثل بتوفر المعلومات المالية الخاصة بالمنظمة للمستثمرين وأصحاب المصلحة الخارجيين. علاوة على ذلك، يجادلون بأن توفر المعلومات أمر حاسم لقرارات تخصيص الموارد والنمو الاقتصادي. على ما يبدو، تعتمد مستويات الشفافية المالية للمنظمات على مستويات الكشف عن المعلومات التي تقدمها المنظمة (Turner et al, 2008: 6).

ونتيجة لذلك، فإن الشفافية المالية للمنظمات هي حجر الزاوية في حماية حقوق جميع أصحاب المصلحة. يجب أن يعامل أصحاب المصلحة على قدم المساواة، ويجب أن يكونوا قادرين على المشاركة في القرارات التي تؤثر على المنظمة، ويجب أن يكونوا قادرين على انتخاب أعضاء مجلس الإدارة لتمثيلهم (Robins et al, 2011: 74). يستنتج الباحثان مما تقدم بأن الشفافية المالية تتمثل في قدرة جميع أصحاب المصلحة من الوصول إلى معلومات واضحة ودقيقة وموثوقة وذات قيمة تعكس الأداء المالي الحقيقي للمنظمة.

٢. **أبعاد الشفافية المالية ومؤشرات قياسها:** تعد الشفافية المالية جزءاً لا يتجزأ من حوكمة المنظمات وتعمل على الحد من عدم تناسق المعلومات المالية بين إدارة المنظمة وأصحاب المصالح الماليين (أصحاب الأسهم والسندات) (Verhezen & Morse, 2010: 28).

إن المنظمات ذات الشفافية المالية العالية يتم تقييمها أعلى من المنظمات المماثلة ذات الشفافية المالية الأقل (Cottarelli, 2012: 4). فضلاً عن النتائج التي توفرها للممارسات التنظيمية (Schnackenberg, 2007: 11). يحلل الأدب المالي المشاكل الناشئة عن المعلومات

المالية غير المتماثلة بين إدارة المنظمة وأصحاب المصالح الماليين، مع زيادة التركيز على مدار الـ (25) عاماً الماضية. أظهر الممارسون، وهم من كبار المستثمرين في الأسهم المؤسسية على وجه الخصوص، مشاركة نشطة بشكل متزايد في خلق أرضية متكافئة بين الإدارة وأصحاب المصلحة الماليين. واحدة من المهام الرئيسية للهيئات التنظيمية هي ضمان وجود بيئة استثمارية حيث يتم تقليل المكاسب من المعلومات الخاصة إلى الحد الأدنى (Patel et al, 2002: 326). زاد التركيز على الشفافية المالية في أعقاب الأحداث الأخيرة التي بدأت مع الأزمة الآسيوية في النصف الأخير من عام 1997 واستمرت في المناقشات الأخيرة في أسواق الأسهم الأمريكية. تمخضت نتائج الدراسات أخيراً إلى مجموعة بيانات تم تجميعها حديثاً على درجات الشفافية المالية من قبل مؤسسة (Standerd & Poor's) الأمريكية حيث قامت بوضع مقياس لتقييم مستوى الشفافية في التقارير المالية أطلقت عليه اسم (S&P) (Bahrami & Bejan, 2015: 4). وهو مقياس رقمي لشفافية المعلومات المالية تم اعتماده من قبل الباحثان لتحليل الشفافية المالية وتقييم مستواها في المصرف المبحوث من خلال البحث في التقارير السنوية الصادرة عن المصرف. (Standerd & Poor's) كما في الشكل (٣):



الشكل (٣): أبعاد الشفافية المالية

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على (Farhood, 2019).

- أ. **بعد الإفصاح عن الاتجاهات المالية ويتكون من (8) مؤشرات:** يتضمن مناقشة حول الاستراتيجية التي يتبعها المصرف وتفصيلات عن نوع وطبيعة الخدمة التي يعمل بها، وحصته السوقية لجزء أو لكل خدماته، وتقديرات الأرباح الأساسية، وخصائص الأصول المستخدمة، ومؤشرات الكفاءة المالية مقارنة بالمصارف الأخرى. فضلاً عن الخطط الاستثمارية المقبلة وغيرها.
- ب. **بعد الإفصاح عن السياسة المحاسبية وتفصيلها المالية ويحتوي على (10) مؤشرات:** يتضمن معلومات عن التقارير المالية سواء كانت سنوية أو ربع سنوية ومدى الإفصاح عن السياسة المحاسبية المطبقة في المصرف سواء كانت دولية أم محلية، ويتضمن أيضاً معلومات عن مدى الإفصاح بشفافية عن طرق تقييم الأصول والمخزون والإفصاح عن بيانات مالية موحدة وغيرها.
- ج. **بعد الإفصاح عن الفرص والمخاطر المالية ويتضمن (7) مؤشرات:** يتضمن معلومات عن طبيعة الفرص والمخاطر، والمصادر الداخلية والخارجية للسيولة ومخاطرها والنقص الجوهري فيها واتجاهات المصرف لعلاج ذلك النقص. فضلاً عن معلومات حول الفرص والمخاطر الناجمة عن المشاركة في خدمات إضافية أو التغير في هيكل بيئة المهمة وغير ذلك (Farhood, 2019: 10).

ثانياً. الشمول المالي:

١. مفهوم الشمول المالي: يعد تحديد مفهوم الشمول المالي ضرورياً من منظور تطوير السياق النظري وتحديد العوامل التي تؤثر عليه. فقد ناقس (Sakariya & Ruparel, 2018: 53) الشمول المالي وفق منظور الاستبعاد من النظام المالي الرسمي إذ تعتبر المجموعة المستهدفة مستبعدة مالياً إذا لم يكن لديها إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية السائدة مثل (الحسابات المصرفية الأساسية، والتسهيلات الائتمانية، والتأمين، وتسهيلات الدفع، وما إلى ذلك). وأشار (Narayana & Kumar, 2016: 653) الى ان الشمول المالي أو التمويل الشامل يتمثل في تقديم الخدمات المالية بتكلفة معقولة للقطاع المحروم وذو الدخل المنخفض في المجتمع. وتناقش الأدبيات الموجودة على نطاق واسع الشمول المالي على أنه نظام مالي في المجتمع والذي يسهل للغالبية العظمى من المحرومين والفقراء من الاستفادة من الخدمات المصرفية الأساسية مثل (الائتمان والادخار والتأمين والتحويلات المالية بتكاليف معقولة تضمن التنمية المنصفة والتقدمية). ومن ثم، فإن الشمول المالي هو عملية تسهيل وصول شرائح السكان التي تُحرم من التسهيلات المصرفية الأساسية لتصبح جزءاً من النظام المالي الرسمي (Joshi & Rajpurohit, 2016: 1). بمعنى آخر، إنها بيئة يستطيع فيها عامة الناس الوصول إلى الأنظمة المالية الرسمية، للوصول في النهاية إلى الخدمات المالية الأساسية. لكن نجاح الشمول المالي يعتمد على سد الفجوة في جانب الطلب والعرض في الخدمات المالية (Sailaja & Rao T, 2018: 462). وأشار تقرير البنك الدولي (2017) الى ان "الشمول المالي" يتمثل في إمكانية الأفراد والشركات من الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المفيدة والميسورة التي تلبي احتياجاتهم (المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين) التي يتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة. و أكد (Chairman, 2008: 35) على ان "الشمول المالي" يمثل عملية ضمان الوصول إلى الخدمات المالية والائتمان المناسب وفي الوقت المناسب عند الحاجة من قبل الفئات الضعيفة مثل الأقسام الأضعف والمجموعات ذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة". ومع ذلك، حددت (Chakrabarty, 2012) أن "الشمول المالي هو عملية ضمان الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المناسبة التي يحتاجها جميع أفراد المجتمع بشكل عام والفئات الضعيفة بشكل خاص، بتكلفة معقولة وبطريقة عادلة وشفافة من قبل الجهات الفاعلة". يعتمد مدى الشمول المالي بشكل أساسي على ضمان تقديم خدمات مالية ميسورة التكلفة، أي وفورات بسيطة، والقروض، وإمكانية الوصول إلى التسهيلات والتحويلات ومنتجات التأمين عن طريق النظام المالي الرسمي لأولئك المستبعدين مالياً (Kaur, 2014: 103). ويقول (Paramasivan, 2011: 39) ان الشمول المالي مفهوم ابداعي يصنع تقنيات بديلة لتعزيز العادات المصرفية للسكان وتوفير الخدمات المصرفية/المالية بطريقة عادلة وشفافة وعادلة بتكلفة معقولة. وعلى الرغم من إجراء تحسينات كبيرة في جميع المجالات المتعلقة بالسلامة المالية والربحية والقدرة التنافسية، هناك مخاوف من أن المصارف لم تكن قادرة على إدراج شريحة واسعة من السكان، ولا سيما الفئات المحرومة في المجتمع ضمن النظام المالي (Hameedu, 2014: 116). ووصف (Kaur & Abrol, 2018: 38) الشمول المالي بأنه "حالة يمكن من خلالها لجميع الأشخاص في سن العمل الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية عالية الجودة، والتي يتم توفيرها بأسعار معقولة وبطريقة ملائمة وبكرامة للزبائن". وأشار (Kolloju, 2014: 2) بأن الحاجة إلى الشمول المالي تنشأ من عدة أسباب. بالنسبة لعدد كبير من

المناطق النائية والتي يتعذر الوصول إليها، تعمل المسافة المادية كرادع للوصول إلى المؤسسات المالية والوصول إلى خدمات مالية متنوعة. ومما يضاعف من ذلك قيود الطلب والعرض التي تؤثر على انتشار الخدمات المالية إلى الفئات المهمشة في المجتمع. فعلى جانب الطلب، تشمل الحواجز التي تعترض الشمول المالي الافتقار إلى الوعي وانخفاض الدخل/الأصول والاستبعاد الاجتماعي والأمية. في حين تشمل صعوبات جانب العرض المسافة من الفرع، وتوقيت الفروع، والوثائق والإجراءات المرهقة، والمنتجات غير الملائمة، واللغة ومواقف الموظفين. وبهذا الصدد يقول (Meera & Kaleeswaran, 2017: 5) إن المشكلة الأساسية التي يواجهها السكان المستبعدين هي عدم القدرة على الوصول إلى النظام الرسمي، وقلة الإدراك حول أداء النظام المالي، ونقص المعلومات حول المنتجات والخدمات المتنوعة، ونقص اختيار الأداة والخدمات المناسبة التي تناسبهم. إن الحجم الكبير لحجم السكان المستبعدين وحجمهم يجعل الاستبعاد المالي عائقاً أمام إطلاق "الثروة في أسفل الهرم".

مما تقدم يستنتج الباحثان بأن الشمول المالي هو حالة يستطيع فيها جميع الأشخاص الوصول إلى المنتجات المالية المناسبة المرغوبة والتكلفة المعقولة واستخدامها من أجل إدارة أموالهم بشكل فعال.

٢. **أبعاد الشمول المالي:** افترض (Amidžić et al., 2014: 9) أن مفهوم الشمول المالي تم تطويره من خلال أبعاده (الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها). وكالاتي:

أ. **الوصول إلى الخدمات المالية:** توجد المؤسسات المالية للتخفيف من آثار عدم تماثل المعلومات وتكاليف المعاملات التي تمنع التجميع والاستثمار المباشر لمخدرات المجتمع. وهي تقوم بتعبئة المخدرات وتوفير خدمات المدفوعات التي تسهل تبادل الخدمات (Beck et al, 2008: 2). بالإضافة إلى ذلك، يقومون بإنتاج ومعالجة المعلومات المتعلقة بالمستثمرين والمشاريع الاستثمارية لتوجيه تخصيص الأموال ومراقبة الاستثمارات وممارسة حوكمة المنظمات بعد تخصيص هذه الأموال والمساعدة في تنويع وتحويل وإدارة المخاطر (Beck et al., 2005: 138). عندما تعمل بشكل جيد، فإنها توفر الفرص لجميع المشاركين في السوق للاستفادة من أفضل الاستثمارات من خلال توجيه الأموال إلى استخداماتها الأكثر إنتاجية، ومن ثم تعزيز النمو وتحسين توزيع الدخل والحد من الفقر. وعندما لا تعمل المؤسسات المالية ذلك، فقد تفوت فرص النمو، وتستمر أوجه عدم المساواة، وفي الحالات القصوى، يمكن أن تكون هناك أزمات مكلفة (Beck et al., 2007: 4).

ب. **استخدام الخدمات المالية:** استخدام الخدمات المالية لها تأثير إيجابي على تحسين مستوى الشمول المالي. فقد تزايد الاعتراف بالشمول المالي كأداة استراتيجية لدعم أهداف السياسة الرئيسية مثل النمو الاقتصادي والعمالة وتنمية رأس المال البشري (Okoye et al, 2017: 2).

إن البيئة التمكينية التي يعمل فيها القطاع المالي، والتي يتم تعريفها على أنها الشروط والقواعد التنظيمية والمتطلبات التي تتيح توفير المنتجات المناسبة، هي نقطة الانطلاق نحو الشمول المالي. بعد ذلك، يُنظر إلى الشمول المالي عادةً على أنه التقدم من الوصول إلى الخدمات المالية، إلى استيعاب هذه الخدمات عن طريق التسجيل للحصول عليها أو تلبية متطلبات الأهلية اللازمة، إلى المشاركة الفعلية في الخدمة أو استخدامها. تؤدي نتيجة الاستخدام هذا إلى الشمول المالي (Preez & Lee, 2017: 10). تسهم نتائج الشمول المالي هذه في النهاية في التأثير على مستوى السياسة العامة - سواء كان ذلك تحسينات في الرعاية الاجتماعية أو النمو أو الحماية الاجتماعية. (Brekke, 2018: 1).

المبحث الثالث: الإطار العملي للبحث

يركز هذا المبحث على توضيح وتفسير النتائج النظرية والمعرفية التي انبثقت من مراجعة الأدبيات والتي تم تأكيدها على المستوى النظري، الى نتائج تطبيقية في مصرف الرافدين الحكومي من خلال الاستناد على فرضيات البحث، ومحاولة اختبارها باستعمال الوسائل الاحصائية والمقاييس الكمية ولتحقيق ذلك فقد استند الإطار العملي للبحث على ثلاث فقرات اساسية تسعى لتقديم إطار متكامل عن الخطوات والاجراءات الاحصائية المطلوبة لاختبار فرضيات البحث والتحقق من اهدافه، وبناءً على ذلك جاءت الفقرة الاولى لاختبار التوزيع الطبيعي للبيانات بغرض اعتمادها في اجراء التحليلات الاحصائية المطلوبة، في حين تضمنت الفقرة الثانية عرض وتحليل نتائج متغيرات البحث، بينما انصرفت الثالث الى اختبار فرضيات البحث، وكالاتي:

أولاً. اختبار التوزيع الطبيعي:

١. اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات متغير الشفافية المالية: يتضح من خلال مراجعة المؤشرات التحليلية في الجدول (٣) بان القيم جميعها تقع ضمن الحدود المقبولة لاختبار التوزيع الطبيعي، إذ كانت قيمة كل من معامل الالتواء ومعامل التفلطح ضمن الحدود المقبولة، ومن هنا فان البيانات تتوزع طبيعياً ومن ثم يمكن اعتمادها في اجراء التحليلات الاحصائية المطلوبة.

الجدول (٣): اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات متغير الشفافية المالية

ت	متغيرات البحث	الالتواء	التفلطح	نوع التوزيع
1	الإفصاح عن الاتجاهات المالية	- 0.829210	- 0.400151	طبيعي
2	الإفصاح عن السياسة المحاسبية	- 0.415685	- 1.392137	طبيعي
3	الإفصاح عن الفرص والمخاطر المالية	- 0.358913	- 1.572371	طبيعي
4	اجمالي الشفافية المالية	- 0.421739	- 1.437702	طبيعي

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V.24.

٢. اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات متغير الشمول المالي: يتضح من خلال مراجعة المؤشرات التحليلية في الجدول (٤) بان القيم جميعها تقع ضمن الحدود المقبولة لاختبار التوزيع الطبيعي، إذ كانت قيمة كل من معامل الالتواء ومعامل التفلطح ضمن الحدود المقبولة، ومن هنا فان البيانات تتوزع طبيعياً ومن ثم يمكن اعتمادها في اجراء التحليلات الاحصائية المطلوبة.

الجدول (٤): اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات متغير الشمول المالي

ت	متغيرات البحث	الالتواء	التفلطح	نوع التوزيع
1	الوصول الى الخدمات المالية	0.716690	- 0.107626	طبيعي
2	استخدام الخدمات المالية	1.617855	1.137867	طبيعي
3	اجمالي الشمول المالي	1.481436	1.414697	طبيعي

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V.24.

ثانياً. عرض وتحليل نتائج متغيرات البحث:

١. تحليل مؤشرات الشفافية المالية: تظهر نتائج الجدول (٥) والشكل (٤) ان مستويات الشفافية المالية في تحسن مستمر، إذ ازدادت من (36%) عام 2009 الى (42%) في عام 2010 وبمعدل نمو بلغ (16.6%) ثم زادت هذه النسبة في عام 2011 لتصل الى (50%) وبمعدل نمو بلغ

(38.8%) مقارنة بسنة الأساس، واستمرت هذه المستويات بالتزايد حتى وصلت في عامي 2013-2012 (60-64%) على التوالي وبمعدلات نمو بلغت (66.6 - 77.7%) على التوالي مقارنة بسنة الأساس، ولم تتوقف تلك المستويات عند هذا الحد بل استمرت بالتحسن والتزايد حتى وصلت (79%) في عامي 2015-2014 وبمعدل نمو بلغ (199.4%) مقارنة بسنة الأساس، ثم تزايدت هذه النسبة كذلك في الأعوام التي تلت عام 2015 فقد وصلت الى سقف (80%) في عام 2018 وبمعدل نمو بلغ (144.4%) وهي مستويات جيدة جداً تعكس أهمية الشفافية المالية في مصرف الرافدين الحكومي، اما المعدل العام لمستوى الشفافية المالية في المصرف المبحوث فقد بلغ (67%) أي بمستويات متوسطة. توضح هذه المعدلات الجهود المبذولة ومستمرة من قبل المصرف المبحوث لتحسين مستويات الشفافية المالية وجعل المعلومات المالية متاحة لجميع المستفيدين ويمكنهم الاطلاع عليها في أي زمان ومكان وبجودة عالية من خلال توظيف تقنيات الاتصال الحديثة لنشر المعلومات عن نشاطات المصرف المالية ولكافة المستفيدين لتنسجم مع التوجهات العالمية في مجال شفافية المعلومات المالية. وهو ما أكدته نتائج المقابلات التي اجراها الباحثان مع مدير قسم الرقابة الميدانية في المصرف المبحوث والذي ارجع سبب تحسن تلك المستويات الى التوجهات الجديدة التي تبناها المصرف والتعليمات التي أصدرتها وزارة المالية في مجال تطبيق المعايير الدولية ومنها تطبيق معايير مؤسسة (S&P) في مجال الشفافية المالية للمصرف المبحوث.

الجدول (٥): تحليل مؤشرات الشفافية المالية

ت	السنة	الإفصاح عن الاتجاهات المالية للمصرف	الافصاح عن السياسة المحاسبية وتفصيلاتها المالية	الإفصاح عن الفرص والمخاطر المالية	معدل الشفافية المالية	معدل النمو
1	2009	0.38	0.40	0.29	0.36	*----
2	2010	0.38	0.60	0.29	0.42	%16.6
3	2011	0.63	0.60	0.29	0.50	%38.8
4	2012	0.63	0.60	0.57	0.60	%66.6
5	2013	0.75	0.60	0.57	0.64	%77.7
6	2014	0.75	0.90	0.71	0.79	%199.4
7	2015	0.75	0.90	0.71	0.79	%199.4
8	2016	0.88	0.90	0.86	0.88	%144.4
9	2017	0.88	0.90	0.86	0.88	%144.4
10	2018	0.88	0.90	0.86	0.88	%144.4
	المعدل	0.69	0.73	0.60	0.67	%114.63

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف الرافدين كما في ٢٠١٨/١٢/٣١-٢٠٠٩/١٢/٣١.

* ٢٠٠٩ سنة الأساس.

* معدل النمو = السنة الحالية - سنة الأساس / سنة الأساس = النتيجة × 100



الشكل (٤): الإحصاء الوصفي لبيانات الشفافية المالية

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (٥).

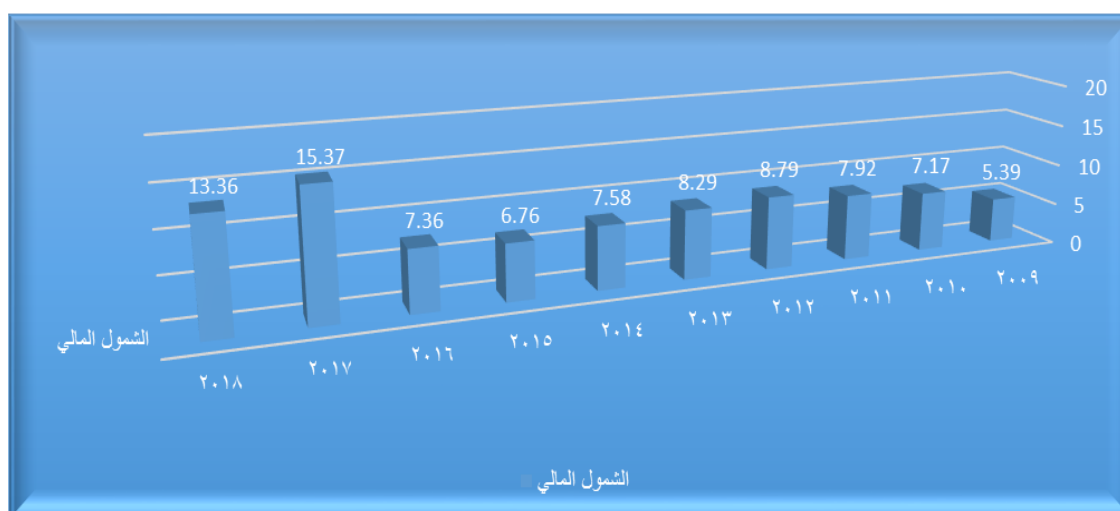
٢. تحليل مؤشرات الشمول المالي: تظهر نتائج الجدول (6) والشكل (5) إن مستوى الشمول المالي في المصرف بناءً على المؤشرات المذكور بلغ (7.58%) لعام 2014، أي إن (92.41%) من عدد البالغين ليس لديهم حسابات مصرفية، وإنما يتعاملون بالنقد في تسوية معاملاتهم التجارية وإبراء الذمم، في حين زادت هذه النسبة في الأعوام 2010 و 2011 و 2012 والتي تراوحت بين (7.17% - 8.79%)، ورغم تزايد هذه النسبة مقارنة بعام 2009 إلا أنها لاتزال منخفضة مقارنةً بأعداد البالغين، ثم عادت هذه النسبة إلى الانخفاض من جديد في الأعوام 2013 إلى 2015 والتي تراوحت بين (8.29% إلى 6.76%) ويعود ذلك إلى الأوضاع الأمنية وسيطرة المخابرات الإرهابية (داعش) على المناطق الغربية وبعض المناطق الشمالية والتي أدت إلى غلق أغلب فروع المصرف، وبعد بدأ العمليات العسكرية وتحرير المناطق المسيطر عليها عادت فروع المصرف إلى فتح أبوابها من جديد واستئناف أعمالها والتي انعكست على تزايد مستويات الشمول المالي من جديد حتى وصلت ذروتها في عام 2017 إلى (15.37%)، أما المعدل العام لمستوى الشمول المالي فقد بلغ (8.8) وهو مستوى ضعيف جداً مقارنةً بالمتوسط العالمي لمؤشرات الشمول المالي وهو (70%). ورغم المحاولات الجادة والمستمرة التي يتبناها المصرف لتحسين مستويات الشمول المالي وإيصال الخدمات المالية لكافة المستبدين مالياً إلا أنها لاتزال بعيداً جداً عن المستويات الطبيعية لمفهوم الشمول المالي. والسبب الرئيسي هو بقاء نسبة كبيرة من السكان البالغين دون الاستفادة من الخدمات المصرفية، الذي يعود إلى تركيز فروع المصرف في محافظة بغداد بنسبة (34%) من إجمالي فروع المصرف، من ناحية، ومن ناحية أخرى امتناع الكثير من الأفراد التعامل مع المصرف بسبب الأحكام الدينية، ونسبة (30%) من إجمالي نساء في العراق لعام 2015 يعشن في الريف ليس لديهم حسابات مصرفية في أفضل الأحوال فإن نسبة قليلة منهم يمتلكون حسابات مصرفية، كما إن نفس النسبة من الذكور يعيشون في المناطق الريفية لا يمتلكون حسابات مصرفية، كما وأن زيادة العملة في التداول مؤشر واضح عن تفضيل الأفراد تسوية معاملاتهم التجارية نقداً فضلاً عن انتشار ظاهرة الاكتناز، وعدم ثقة الجمهور في القطاع المصرفي بسبب الأوضاع غير المستقرة في البلاد وعدم امكانية المصرف في إرجاع المبالغ المودعة لديه عند طلب الزبون والإجراءات الروتينية التي يتبعها المصرف في تقديم الخدمة المصرفية. ومن

خلال استعراض الضعف في مؤشرات الشمول المالي لمصرف الرافدين التجاري وبالمقارنة مع نسبة الشمول المالي في العراق استناداً الى تقرير البنك المركزي 2018 والبالغة (11%) لكنه يعطي صورة واضحة أن مصرف الرافدين التجاري لوحده استطاع تحقيق (8.8%) من تلك النسبة وهو ما يدعم توجهات الباحثان ايضاً في اختياره للمصرف كمجتمع للبحث.

الجدول (٦): تحليل مؤشرات الشمول المالي

ت	السنة	معدل الشمول المالي	معدل النمو
1	2009	5.39	*----
2	2010	7.17	%33
3	2011	7.92	%46.9
4	2012	8.79	%63.1
5	2013	8.29	%53.8
6	2014	7.58	%40.6
7	2015	6.76	%25.4
8	2016	7.36	%36.5
9	2017	15.37	%185.2
10	2018	13.36	% 147.8
	المعدل	8.8	%70.3

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف الرافدين كما في ٢٠١٨/١٢/٣١-٢٠٠٩/١٢/٣١.



الشكل (٥): الإحصاء الوصفي لبيانات الشمول المالي

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (٦).

ثالثاً. اختبار فرضيات البحث:

١. اختبار الفرضية الرئيسة الأولى المختصة بإثبات (علاقة الارتباط بين الشفافية المالية والشمول المالي) وكما في الجدول الآتي:

الجدول (٧): معاملات الارتباط بين متغيرات البحث

المتغيرات	الشمول المالي	الوصول الى الخدمات المالية	استخدام الخدمات المالية
الشفافية المالية	.353**	.729**	.219*
	.000	.000	.016
الإفصاح عن الاتجاهات المالية	.380**	.764**	.242**
	.000	.000	.008
الإفصاح عن السياسة المحاسبية	.232*	.601**	.109
	.011	.000	.235
الإفصاح عن الفرص والمخاطر المالية	.406**	.759**	.275**
	.000	.000	.002

**Correlation is significant at the 0.01 level.

*Correlation is significant at the 0.05 level.

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V.24.

ومن اطلاع الباحثان على نتائج الجدول (٧) يتضح بأن مصفوفة العلاقات الترابطية بين المتغير التفسيري الشفافية المالية والمتغير المستجيب الشمول المالي كانت اغلبها علاقات إيجابية وذات دلالة معنوية وعليه تقبل الفرضية الرئيسية الأولى (توجد علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين الشفافية المالية والشمول المالي)، اذ تشير هذه النتيجة الى وجود علاقة ارتباط للشفافية المالية في الشمول المالي.

٢. اختبار الفرضية الرئيسية الثانية والمختصة بأثبات تأثير الشفافية المالية على الشمول المالي:

نصت الفرضية الثانية على (تؤثر الشفافية المالية على الشمول المالي تأثيراً معنوياً)، وقد انبثقت عنها فرضيات فرعية، ولإثبات الفرضية الرئيسية الثانية وفرضياتها الفرعية فقد كانت كالاتي:

أ. يؤثر الإفصاح عن الاتجاهات المالية على الشمول المالي تأثيراً معنوياً: يظهر الجدول (٨) ان القيمة الإحصائية لمعادلة الانحدار (f) قد بلغت (19.962) بمستوى دلالة (0.000)، وهي أكبر من (f) الجدولية (3.841) عند مستوى المعنوية (0.05)، وعليه تقبل الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الثانية (يؤثر الإفصاح عن الاتجاهات المالية على الشمول المالي تأثيراً معنوياً)، اذ تشير هذه النتيجة الى وجود تأثير واضح للإفصاح عن الاتجاهات المالية في الشمول المالي. فيما يفسر الإفصاح عن الاتجاهات المالية من خلال (معامل التحديد) ($R^2=0.145$)، ويدل على ان البعد المستقل الإفصاح عن الاتجاهات المالية يفسر ما قيمته (14.5%) من التغيرات التي تطرأ على الشمول المالي، فيما تكون النسبة المتبقية (85.5%) من التأثير معزوة لعوامل أخرى لم تختبر بأنموذج البحث، فيما كانت قيمة الميل الحدي والذي يمثل معامل التأثير ($\beta=0.722$)، اي ان زيادة اهتمام من قبل المصرف في الإفصاح عن الاتجاهات المالية لوحدة واحدة، سيحدث تغييراً في الاهتمام التلقائي من قبل المصرف بالشمول المالي بنسبة (72.2%)، اذ تثبت قيمة (t) المحسوبة للميل الحدي (4.468) معنوية التأثير، وهي اكبر من قيمتها الجدولية (1.96) عند مستوى المعنوية (0.05). ويمكن تمثيل العلاقة وفق الصيغة الاتية:

$$\text{الشمول المالي (Y)} = 0.272 + 0.722 * (\text{الإفصاح عن الاتجاهات المالية})$$

ب. يؤثر الإفصاح عن السياسة المحاسبية على الشمول المالي تأثيراً معنوياً: يتضح للباحث من نتائج الجدول (8) ان القيمة الإحصائية لمعادلة الانحدار (f) قد بلغت (6.719) بمستوى دلالة (0.011)، وهي أكبر من (f) الجدولية (3.841) عند مستوى المعنوية (0.05)، وعليه تقبل الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثانية (يؤثر الإفصاح عن السياسة المحاسبية على الشمول المالي تأثيراً معنوياً)، اذ تشير هذه النتيجة الى وجود تأثير واضح للإفصاح عن السياسة المحاسبية في الشمول المالي. اذ يفسر الإفصاح عن السياسة المحاسبية عبر (معامل التحديد) ($R^2=0.054$)، ويدل على ان البعد المستقل الإفصاح عن السياسة المحاسبية يفسر ما قيمته (5.4%) من التغيرات التي تطرأ على الشمول المالي، فيما تكون النسبة المتبقية (94.6%) من التأثيرات معزوة لعوامل أخرى لم تختبر بأنموذج البحث، فيما كانت قيمة الميل الحدي والذي يمثل معامل التأثير ($\beta=-0.461$)، اي ان زيادة اهتمام من قبل المصرف في الإفصاح عن السياسة المحاسبية لوحدة واحدة، سيحدث زيادة في الاهتمام بالشمول المالي، فعند زيادة اهتمام المصرف الإفصاح عن السياسة المحاسبية، سيؤدي الى الاهتمام من قبل المصرف بالشمول المالي بنسبة (46.1%)، اذ تثبت قيمة (t) المحسوبة للميل الحدي (2.592) معنوية التأثير، وهي اكبر من قيمتها الجدولية (1.96) عند مستوى المعنوية (0.05). ويمكن تمثيل العلاقة وفق الصيغة الاتية:

$$\text{الشمول المالي (Y)} = 0.397 + 0.461 * (\text{الإفصاح عن السياسة المحاسبية})$$

ج. يؤثر الإفصاح عن الفرص والمخاطر المالية على الشمول المالي تأثيراً معنوياً: يظهر للباحث من نتائج الجدول (8) ان القيمة الإحصائية لمعادلة الانحدار (f) قد بلغت (23.331) بمستوى دلالة (0.000)، وهي أكبر من قيمة (f) الجدولية (3.841) عند مستوى المعنوية (0.05)، وعليه تقبل الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الثانية (يؤثر الإفصاح عن الفرص والمخاطر المالية على الشمول المالي تأثيراً معنوياً)، اذ تشير هذه النتيجة الى وجود تأثير واضح للإفصاح عن الفرص والمخاطر المالية على الشمول المالي. فيما يفسر الإفصاح عن الفرص والمخاطر المالية عبر (معامل التحديد) ($R^2=0.165$)، ويدل على ان البعد المستقل الإفصاح عن الفرص والمخاطر المالية يفسر ما قيمته (16.5%) من التغيرات التي تطرأ على الشمول المالي، فيما تكون النسبة المتبقية (83.5%) من التأثير معزوة لعوامل أخرى لم تختبر بأنموذج البحث، فيما كانت قيمة الميل الحدي والذي يمثل معامل التأثير ($\beta=0.644$)، اي ان زيادة اهتمام من قبل المصرف في الإفصاح عن الفرص والمخاطر المالية لوحدة واحدة، سيحدث تغييراً في الاهتمام التلقائي من قبل المصرف بالشمول المالي بنسبة (64.4%)، فيما تثبت قيمة (t) المحسوبة للميل الحدي (4.830) معنوية التأثير، وهي اكبر من قيمتها الجدولية (1.96) عند مستوى المعنوية (0.05). ويمكن تمثيل العلاقة وفق الصيغة الاتية:

$$\text{الشمول المالي (Y)} = 0.359 + 0.644 * (\text{الإفصاح عن الفرص والمخاطر المالية})$$

د. تؤثر الشفافية المالية على الشمول المالي تأثيراً معنوياً: واخيراً، يظهر للباحث من نتائج الجدول (8) ان القيمة الإحصائية لمعادلة الانحدار (f) قد بلغت (16.816) بمستوى دلالة (0.000)، وهي أكبر من (f) الجدولية (3.841) عند مستوى المعنوية (0.05)، وعليه تقبل الفرضية الرئيسية الاولى (تؤثر الشفافية المالية على الشمول المالي تأثيراً معنوياً)، اذ تشير هذه النتيجة الى وجود تأثير واضح للشفافية المالية في الشمول المالي. اذ تفسر الشفافية المالية من خلال (معامل التحديد) ($R^2=0.125$)، ويدل على ان المتغير المستقل الشفافية المالية تفسر ما قيمته (12.5%) من

التغيرات التي تطرأ على الشمول المالي، فيما تكون النسبة المتبقية (87.5%) من التأثير معزوة لعوامل أخرى لم تختبر بأنموذج البحث، فيما كانت قيمة الميل الحدي والتي تمثل معامل التأثير ($\beta=0.648$)، أي أن زيادة اهتمام من قبل المصرف في الشفافية المالية لوحدة واحدة، سيحدث تغييراً في الاهتمام التلقائي من قبله بالشمول المالي بنسبة (64.8%)، إذ تثبت قيمة (t) المحسوبة للميل الحدي (4.101) معنوية التأثير، وهي أكبر من قيمتها الجدولية (1.96) عند مستوى المعنوية (0.05). ويمكن تمثيل العلاقة وفق الصيغة الآتية:

$$\text{الشمول المالي (Y)} = 0.316 + 0.648 * (\text{الشفافية المالية})$$

الجدول (٨): تأثير الشفافية المالية وابعادها على الشمول المالي

الشمول المالي (Y)								المتغيرات
DF	α	β	Sig	T	F	R	R ²	
1,118,119	.272	.722	.000	4.468	19.962	.380	.145	الإفصاح عن الاتجاهات المالية
	.397	.461	.011	2.592	6.719	.232	.054	الإفصاح عن السياسة المحاسبية
	.359	.644	.000	4.830	23.331	.406	.165	الإفصاح عن الفرص والمخاطر المالية
	.316	.648	.000	4.101	16.816	.353	.125	الشفافية المالية (X)

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V.24.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات: تناولت الفقرة الحالية أهم الاستنتاجات التي تمخضت عن أبرز النتائج التي توصل إليها البحث، في المجال الميداني والتي تمثلت في الاستنتاجات ذات الصلة بالإحصاء الوصفي، ونتائج الاختبارات الإحصائية لأنموذج وفرضيات البحث، وكالاتي:

- استطاعت إدارة مصرف الرافدين التجاري من توظيف معايير مؤسسة (S&P) في مجال ممارسة الشفافية المالية والاستفادة منها في الحد من التباين وعدم التماثل بالمعلومات المالية بين المُستخدِم الداخلي والخارجي والتقليل من تأثير الشائعات واستغلال المعلومات المالية الداخلية. والحد من التلاعب بالقوائم والتقارير المالية لما لها من تأثير إيجابي في كفاءة الأداء وتُعطي مؤشراً على جدية المصرف في الإفصاح عن المعلومات المالية لمقارنته مع أداء المصارف المماثلة.
- من خلال نتائج البحث تبين بأن مستويات الشمول المالي في بدايته للبيئة المحلية، وأن مؤشر الكثافة المصرفية يعتمد على عدد فروع المصرف بالنسبة لعدد الأفراد في تقديم الخدمات المالية إذ لوحظ أن فروع المصرف في تزايد مستمر خلال فترة البحث وكذلك تزايد في عدد نقاط البيع (POS) فضلاً عن توجهات المصرف الجديدة في مجال توفير أجهزة الصراف الآلي (ATM) وزيادة الوعي المالي والمصرفي عند الأفراد مما يعكس قدرة المصرف على التوسع في تقديم الخدمات المالية وتبنيه لاستراتيجية الشمول المالي.

٣. ظهر ان إدارة المصرف زيدت الاهتمام بممارسات الشفافية المالية لأنها تزيد من طاقته في أداء مهامه وفهم أعماله عبر افادة امكاناتها في الإفصاح والدقة في اعداد التقارير المالية ومرونة التعامل مع جميع الأطراف ذات المصلحة.
٤. نجحت إدارة المصرف في خلق قوة الترابط المنطقي بين ممارسات الشفافية المالية التي تدعم متطلبات الشمول المالي وابرار القدرات الداخلية للمصرف، ما يؤشر ان هذا المصرف يدرك اهمية تلك المتغيرات في عملياته من خلال اجراء العديد من الدورات حول توظيف تلك الممارسات.
٥. يتضح ان إدارة المصرف تعطي أهمية للشمول المالي عندما يتم تفعيل ممارسات الشفافية المالية، ومرد ذلك ان ادارة المصرف نجحت في تعزيز متطلبات الشمول المالي عبر ما توفره الشفافية من امكانات تحقق ذلك لكي يتم الاستفادة منها على نطاق المصرف.
٦. أن الأنموذج الذي تم تطويره واختباره يمثل علاقة متوازنة نسبياً بين ممارسات الشفافية المالية ومتطلبات الشمول المالي في بيئة الأعمال الحديثة من جهة، وبساطة صياغته في الأنموذج من ناحية أخرى.
٧. ظهر أن إدارة المصرف أدركت أهمية ممارسات الشفافية المالية في تفسير جميع مؤشرات الشمول المالي وان اختلفت مستويات التباين المفسر في مؤشرات الشمول المالي فأن ذلك يجعل من الشفافية المالية محدد جوهرياً لفهم مسببات الشمول المالي للمصرف.
٨. استثمرت إدارة مصرف الرافدين ممارسات الشفافية المالية (الإفصاح عن الاتجاهات المالية والإفصاح عن السياسة المحاسبية والإفصاح عن الفرص والمخاطر المالية) في تحقيق الشمول المالي بواسطة توفير تلك المعلومات بالكم والنوع والتوقيت المناسب لكل المستفيدين، إذ من الحكمة اقتصادياً والصحيح أخلاقياً أن يعتز المصرف بعلاقات جيدة مع جميع أصحاب المصلحة محققاً تجاوز السرية ومن ثم تحقيق الشمول المالي.
- ثانياً. التوصيات: بعد ان توصل الباحثان الى العديد من الاستنتاجات، والتي أسلف ذكرها، كان لابد من تقديم بعض التوصيات للجهات صاحبة العلاقة، وذات الاختصاص بما يتعلق بممارسات الشفافية المالية ومتطلبات الشمول المالي لمصرف الرافدين التجاري، لعلها تسهم في تحفيز معدلات النمو الاقتصادي وتقود الى التنمية المستدامة، وكالاتي:
١. يجب على المصرف أن يقوم بتأسيس نظام جيد للشفافية المالية لا يقوم فقط بتوفير الكم، الجودة والتوقيت المناسب للمعلومات المالية، بل يتعداه إلى تنمية الالتزام بالمبادئ والقيم الأخلاقية التزاماً طوعياً لخلق بيئة مناسبة للشفافية.
٢. يستلزم حرص إدارة المصرف على زيادة فاعلية قسم الرقابة الميدانية لمراقبة أداء المصرف واستشعار المخاطر واتخاذ الإجراءات المبكرة والمساعدة في تجاوز الأخطار التي تواجهه.
٣. توسيع المصرف لنطاق عمله وزيادة وصوله لجذب جميع المستبعدين مالياً وادراجهم ضمن النظام المالي. وأن يصمم خدماته بطريقة تجذب السكان المستبعدين مالياً.
٤. يجب على المصرف القيام بتنقيف وتوعية فعالين لجميع السكان بغرض محو الأمية المالية وتصميم التعليم والوعي المجتمعي لبناء المعرفة بالاستثمار وخلق الثروة بين السكان.
٥. يجب على المصرف انشاء إدارة مستقلة ضمن هيكله التنظيمي، تكون مهمتها تقييم أداء إدارة المصرف من جوانب مختلفة في ضوء تطبيق المقاييس المرجعية مما يوفر مؤشرات موضوعية وعلى درجة عالية من المصداقية لمستخدمي التقارير المالية.

٦. على إدارة المصرف تفعيل احتواء الزبائن وجعلهم شركاء استراتيجيين في نجاح وفشل المصرف وكسر حاجز العزلة بين المصرف وأصحاب المصلحة، وهذا يتطلب إعادة هيكلة المصرف لتكون الشفافية المالية جزءاً حيوياً من رؤيته واستراتيجياته واسبقياته التنافسية.
٧. يجب على المصرف تبني مبادئ الشفافية المالية في التعامل مع كافة أصحاب المصلحة وأهمها نشر ومشاركة المعلومات المالية في كافة المستويات، لتدعيم قدرة المصرف على التواصل بمصداقية وموثوقية لتحسين تنافسيته.
٨. يجب على المصرف الاطلاع على تجارب المصارف الناجحة في العراق ومن ثم الاطلاع الى تجارب المصارف العربية والعالمية المتميزة، وعدم اعادة ذات الخطط التي جربت سابقاً حتى وان كانت ناجحة بل التطلع الى مبادرات جديدة تخدم مسيرة المصرف.

المصادر:

اولاً. المصادر العربية:

١. إبراهيم، مروان عبد المجيد، (2011)، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٢. تقرير البنك المركزي العراقي، 2018.
٣. التقارير السنوية لمصرف الرافدين كما في 31\12\2018-31\12\2009.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Abdullah, Zinatul Iffah Binti, Almsafir, Mahmoud Khalid & Al-Smadi, Ayman Abdal-Majeed, (2015), Transparency and Reliability in Financial Statement: Do They Exist? Evidence from Malaysia, Open Journal of Accounting, No.4.
2. Amidžić, G., Massara, A., & Mialou, A., (2014), Assessing Countries' Financial Inclusion Standing-A New Composite Index, IMF Working Paper WP/14/36.
3. Bahrami, Taha & Bejan, Kaveh, (2015), Firms' Financial Reporting Transparency and the Rank of Financial Reporting Transparency, Research Journal of Finance and Accounting, ISSN 2222-1697 (Paper) ISSN 2222-2847 (Online), Vol.6, No.5.
4. Bannister, F. and R. Connolly, (2011), The Trouble with Transparency: A Critical Review of Openness in e-Government, Policy & Internet, Vol.3, Issue.1.
5. Baza, Andualem & Rao, K. Sambasiva, (2017), Financial Inclusion in Ethiopia, International Journal of Economics and Finance; Vol. 9, No.4.
6. Beck, Thorsten et al., (2008), Access to Financial Services: Measurement, Impact and Policies, ReseachGate.
7. Beck, Thorsten, et al., (2005), Financial and Legal Constraints to Firm Growth: Does Firm Size Matter?, Journal of Finance, Vol.60. No.1.
8. Beck, Thorsten, et al., (2007), Finance, Inequality, and the Poor, Journal of Economic Growth, Vol.12, Issue.1.
9. Bose, Sudipta, Bhattacharyya, Asit & Islam, Shajul, (2016), Dynamics of firm-level financial inclusion: Empirical evidence from an emerging economy, See discussions, stats, and author profiles for this publication.
10. Bouaziz, Mohamed, & Aourik, Abdelhak, (2012), Transparency and disclosure of information in strategic alliances, Enseignant chercheur-FSJES Agadir Laboratoire d'Etudes: Lerag.

11. Brekke, Torkel, (2018), Halal Money: Financial inclusion and demand for Islamic banking in Norway, Research and Politics.
12. Chairman, Rangarajan, (2008), Report of the Committee on Financial Inclusion, NABARD, (1) (178).
13. Conger, Jay, A., et al, (2003), From Reengineering to X-engineering. Organization 21C: someday all organizations will lead this way, S. Chowdhury. Upper Saddle River, N.J, Prentice Hall.
14. Cottarelli, Carlo, (2012), Fiscal Transparency, Accountability, and Risk, Prepared by the Fiscal Affairs Department in collaboration with the Statistics Department.
15. Farhood, S. B., (2019), Reflection the level of disclosure on the accounting information relevant using standards and poor's indicators, Academy of Accounting and Financial Studies Journal Volume 23, Issue 2.
16. Hajian, Najmeh and Rostami, Ali Asghar Anvari, (2014), Transparency and Disclosure indices in emerging markets, The Macrotheme Review, Vol.3, No.3.
17. Hameedu, Shahul, (2014), Financial Inclusion - Issues in Measurement and Analysis, Int, J, Curr, Res, Aca, Rev, Vol.2, No.2.
18. Jensen, Bjørn, et al., (2015), Transparency and Innovation: From Transparency of Structure towards Transparency of Actions, Research center for open digital innovation, working papers series, Issue.1.
19. Joshi, Chetanbhai & Rajpurohit, Vikram P., (2016), Awareness of Financial Inclusion: An Empirical Study Mrunal, RESEARCH REVIEW International Journal of Multidisciplinary, Vol.1, Issue.6.
20. Kaur, Paramjeet, (2014), A study on financial inclusion – role of Indian banks in implementing a scalable and sustainable financial inclusion strategy, International Journal of Management, Vol.5, Issue.11.
21. Kaur, Parneet & Abrol, Varun, (2018), Measuring Financial Inclusion in Jammu & Kashmir State: An Empirical Study, IOSR Journal of Business and Management, Vol.20, Issue.1.
22. Kolloju, Naveen, (2014), Business Correspondent Model vis-à-vis Financial Inclusion in India: New practice of Banking to the Poor, International Journal of Scientific and Research Publications, Volume.4, Issue.1.
23. Lee Y., (2012), A Study of Evaluation Criteria for Disclosure and Transparency, the Journal of American Academy of Business, Cambridge, Vol.17, No.2.
24. Loch, Christoph. H. and C. Terwiesch, Christian, (2005), Rush and Be Wrong or Wait and Be Late?: A Model of Information in Collaborative Processes, Production and Operations Management, Vol.14, Issue.3.
25. Malone, Thomas,W. & Crowston, Kevin, (1994), The Interdisciplinary Study of Coordination, ACM Computing Surveys, Vol.26, No.1.
26. Meera, Rifaya & Kaleeswaran, P., (2017), Financial Inclusion Index through MGNREGS in Virudhunagar District, Asian Journal of Managerial Science ISSN, Vol.6, No. 1.

27. Narayana, A. S. & Kumar, D., (2016), A Study on Financial Inclusion Initiatives and Challenges in India With Reference to PMJDY. IRA-International, Journal of Management & Social Sciences, Vol.3, No.3.
28. Okoye, Lawrence Uchenna, (2017), Financial inclusion as a strategy for enhanced economic growth and development, Journal of Internet Banking and Commerce, Vol. 22, No.8.
29. Paramasivan, C., (2011), Financial Inclusion through Commercial Banks in India, KKIMRC IJRFA Vol.1, No.2.
30. Patel, Sandeep A. et al., (2002), Measuring transparency and disclosure at firm level in emerging markets, Emerging Markets Review, No.3.
31. Philipps, Lisa and Stewart Miranda, (2008), Defining fiscal transparency: transnational norms, domestic laws and the politics of budget accountability, CLPE research paper series, Vol.4, No.7.
32. Preez, Mari-Lise du & Lee, Celina, (2017), Financial service usage: A conceptual model, Insight2 impact.
33. Robins, Lynne et al., (2011), Identifying transparency in physician communication, Patient Education and Counseling, No.83.
34. Sailaja, Vedala Naga & Rao T, Uma Maheswara, (2018), A study on financial inclusion awareness through Pradhan mantra jan-dhan yojana in Guntur district, International Journal of Mechanical Engineering and Technology (IJMET), Vol.9, Issue.3.
35. Sakariya, Sanjay M & Ruparel, Neelima, (2018), Evaluation of financial inclusion strategies of banks in India: reflections from literature, An Indexed Refereed Journal of Higher Education, Vol.10, special issue for.
36. Schnackenberg, Andrew, (2007), Measuring Transparency: towards a greater understanding of systemic transparency and accountability, Copyright, Department of Organizational Behavior, Weatherhead School of Management, Case Western Reserve University, Cleveland OH 44106-7235.
37. Siksamat, Somsajee, & Wanitthanankun, Jaruphan, (2014), Government finance statistics for fiscal transparency and sustainability: A case study of Thailand.
38. Sujlana, Paramjit & Kiran, Chhavi, (2018), A Study on Status of Financial Inclusion in India, International Journal of Management Studies, Vol. 2, Issue.
39. Sulku, Anniina, (2015), Towards transparent disclosure –theoretical review, Organizational communication & PR Master's thesis, University of Jyväskylä.
40. Tanyeri, Başak, (2010), Financial Transparency and Sources of Hidden Capital in Turkish Banks, J Financ Serv Res, No.37.
41. Turner, Nancy J. et al., (2008), From Invisibility to Transparency: Identifying the Implications, Ecology and Society, Vol.13, No.2.
42. Verhezen, Peter & Morse, Paul V., (2010), Fear, Regret and Transparency: Corporate Governance Embracing Disclosure and Integrity.